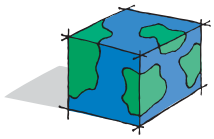

إيدال

إستثمر في **لبنان**

المؤسسة العامة لتشجيع
الإستثمارات في **لبنان**
رئاسة مجلس الوزراء

مشروع تنمية الصادرات الزراعية

برنامج تنمية الصادرات الزراعية "Agri Plus"

مقدمة

لم تكن الدولة اللبنانية بعيدة عن دعم القطاع الزراعي في لبنان خلال العقد الماضي. إذ قامت في العام ٢٠٠١ بإطلاق برنامج لدعم الصادرات الزراعية ومد يد العون للمزارعين والمصدرين لتخفيض الكلفة من جهة وتحسين نوعية المنتجات بما يتوافق مع المواصفات المطلوبة في الأسواق الخارجية من جهة أخرى، بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات اللبنانية وإعادة الثقة بنوعية المنتج الزراعي اللبناني، وذلك من خلال المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) وعبر برنامج دعم الصادرات الزراعية **"Export Plus"** والذي إنتهى العمل به في العام ٢٠١١. وفي العام ٢٠١٢ أقر مجلس الوزراء برنامجا جديدا هو برنامج تنمية الصادرات الزراعية **"AGRI Plus"** وقد بدأ العمل به في تاريخ ٢٠١٢/٠١/٠١.

برنامج دعم الصادرات الزراعية (Export Plus) "٢٠٠١-٢٠١١"

تعريف البرنامج

برنامج "اكسبورت بلاس" هو البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية، أطلقته الدولة اللبنانية عبر المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" بتاريخ ١٤ آب ٢٠٠١. وقد تم ذلك إثر تكليف مجلس الوزراء اللبناني المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان القيام بمهام دعم الصادرات بموجب المرسوم رقم ٦٠٤١ تاريخ ٦ آب ٢٠٠١، بغية تنشيط القطاع الزراعي والمساهمة في زيادة كمية الصادرات الزراعية اللبنانية إلى الأسواق التقليدية من خلال استعادة ثقة المستهلك بالإنتاج الزراعي اللبناني، والمساعدة في فتح أسواق جديدة عبر تحسين جودة الإنتاج ، وذلك عبر دعم كلفة الشحن للإنتاج الزراعي المصدر عبر البرنامج.

أهداف البرنامج

- زيادة حجم الصادرات الزراعية اللبنانية إلى الأسواق التقليدية
- المساهمة في فتح أسواق جديدة لتصدير المنتجات اللبنانية إلى الدول غير العربية
- تحسين جودة المنتجات الزراعية اللبنانية عامة والمصدرة خاصة ، وتحفيز المزارع على إنتاج مزروعات ذات جودة عالية قابلة للتصدير.
- المساهمة في نهضة القطاع الزراعي وإيجاد حل سريع ومؤقت لمشاكل المزارعين

نتائج البرنامج

- تم تحقيق معدل زيادة سنوية بنسبة ١٤٪ في السنة من جراء عملية تصدير الفواكه والخضار وذلك بعد مرور ٤ سنوات على بدء العمل بالبرنامج وبنسبة ٤ ٪ على مدى العشر سنوات كمعدل وسطي
- تم الدخول إلى أسواق جديدة (فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، رومانيا، الهند...)غير أن الكميات المصدرة إلى تلك الأسواق بقيت خجولة
- تحسن ملحوظ طرأ على نوعية المنتجات الزراعية المصدرة نسبة للمواصفات من قبل وزارة الزراعة اللبنانية وللمعايير الدولية خاصة فيما يتعلق بالمواصفات التالية: التعريب من حيث الحجم واللون، التمريك، تصنيف المنتجات، والتوضيب
- لقد تم تطوير قدرات المزارعين والمصدرين من خلال تطوير طريقة توضيب المنتجات (أظهرت دراسات في هذا المجال التطوير لمواصفات التوضيب من قبل العديد من المصدرين المنتسبين لهذا البرنامج وبما يتناسب والمواصفات الدولية.)

رؤيا مستقبلية لتنمية الصادرات الزراعية "Agri Plus"

بعد وصول برنامج **"Export Plus"** على مشارف النهاية أقر مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ٣٩ تاريخ ٢٠١١/٠٧/١٨ تشكيل لجنة وزارية لإعداد تقرير حول مستقبل الصادرات الزراعية، وقد قامت هذه اللجنة بوضوع تصورا لتنمية القطاع الزراعي عبر تنمية الصادرات الزراعية التي تشكل جزءا" مهما" من عملية تصريف المنتوجات وتوفر توازنا" مطلوبا في السوق، وذلك من خلال العمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية اللبنانية في الأسواق العالمية وذلك من خلال ثلاثة محاور:

- تحسين الإنتاج : من حيث تطوير نوعيته وإنتاج أصناف جديدة وفق تطورات عوامل الطلب في الأسواق العالمية وتطبيق الإدارات الزراعية الحسنة عبر الحصول على شهادات الجودة.
- تحسين التوضيب: من حيث تطوير مراكز التوضيب والتبريد إن على المستوى التقني أو على المستوى الإداري والسلامة العامة
- الترويج والتسويق: وضع برامج واضحة لترويج المنتجات الزراعية اللبنانية بإستخدام وسائل متعددة (معارض، إعلان، ....)

من هنا فإن برنامج تنمية الصادرات الزراعية "AGRI Plus" الذي أعدته المؤسسة العامة لتشجيع الإستثمارات في لبنان والذي أقرته اللجنة الوزارية ومن ثم أقره مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ٣٣ تاريخ ٢٠١١/٠٩/١٤ هو البرنامج الوطني الذي تم إنشاؤه من أجل المساهمة في زيادة كمية الصادرات الزراعية اللبنانية إلى الأسواق التقليدية وذلك من خلال استعادة ثقة المستهلك بالإنتاج الزراعي اللبناني، والمساعدة في فتح أسواق جديدة أمام المنتوجات اللبنانية خاصة في الأسواق الواعدة كأوروبا ودول الانتشار اللبناني عبر تحسين جودة الإنتاج وتحديث طرق التوضيب.

ونشير هنا إلى إن أهداف برنامج تنمية الصادرات الزراعية في السنوات المقبلة يجب أن تتمحور حول إمكانية تطوير الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية بما يكفل إستمرار نموه وتطوره ، وذلك من خلال تحسين نوعية الإنتاج وتكبير حجم تواجدنا في الأسواق غير التقليدية كالسوق الأوربي وزيادة نسبة الصادرات من النخب الممتاز، لما يحمل ذلك من قيمة مضافة أعلى للإنتاج ومن ثم يزيد من إيرادات الصادرات الزراعية.

أهداف البرنامج

إن أهداف البرنامج كما وردت في قرار مجلس الوزراء بناء على إقتراح اللجنة الوزارية هي :

- زيادة حجم الصادرات اللبنانية والمساهمة في تصدير فائض الإنتاج بما يؤمن التوازن بين العرض والطلب
- المساهمة في الحفاظ على الأسواق التقليدية
- المساهمة في فتح أسواق جديدة بوجه المنتج اللبناني.
- المساهمة في زيادة ثقة المستهلك في الأسواق التقليدية والجديدة بالمنتج اللبناني.
- المساهمة في تطوير القدرات المعرفية والتقنية للمنتجين والمصدرين.
- تبادل المعرفة حول حاجات السوق ومتطلباته

أسس عمل البرنامج

إن برنامج تنمية الصادرات الزراعية الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ تاريخ ٢٠١١/٠٩/١٤ مبنيا على ستة نقاط أساسية تتلخص بالتالي:

١• منح حوافز مالية هادفة للمزارعين والمصدرين والتعاونيات الزراعية والتجار المصدرين الذين يساهمون في زيادة حجم الصادرات من خلال تحسين نوعية الإنتاج ونوعية التوضيب. على أن تحدد قيمة الحوافز المالية وفقا لمعايير تتعلق بصنف المنتج والبلد المستورد ووسيلة النقل ونوعية التوضيب والمواصفات المطلوبة على أن يكون لهذه الحوافز سلم متحرك يوضع من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

٢• المشاركة بالمعارض الدولية في لبنان والخارج عبر المساهمة في تمويل كلفة الأجنحة اللبنانية القيام بنشاطات ترويجية وتسويقية مختلفة

٣• تشجيع تطوير مراكز التوضيب والتبريد

٤• إنشاء برامج تدريب لمنح مراكز التوضيب شهادات الجودة

٥• إعداد دراسات حول الأسواق المحتملة

٦• القيام بنشاطات ترويجية وتسويقية مختلفة

على أن تقوم المؤسسة بإعداد آلية عمل للبرنامج ورفعها إلى سلطة الوصاية للموافقة.

١- حوافز مالية هادفة

إن الحوافز المالية سوف تمنح من خلال دفع قيمة مالية يتم تحديدها وفق كل منتج ونوعية توضيبه حيث يتم ربط قيمة الدعم بكلفة توضيب المنتج والبلد المصدر إليه مما يزيد من نوعية وقيمة المنتجات المصدرة. إن آلية العمل المرتبطة بمنح حوافز مالية من خلال البرنامج سوف تقوم على النقاط الخمس التالية:

تعريف المستفيدين من البرنامج وشروط الانتساب له.

- تحديد المنتجات المستفيدة من الحوافز المالية المباشرة وتحديد البلاد المصدر لها.
- تحديد أنواع التوضيب التي سوف يتم على أساسها منح الحوافز المالية
- تحديد قيمة الحوافز المالية المباشرة لكل طن مصدر وفق نوع المنتج ونوع التوضيب والبلد المصدر له.
- وضع آلية عمل لمراقبة جودة المنتجات وطرق توضيبها.

تعريف المستفيدين من البرنامج

يستفيد من الحوافز المالية التي يمنحها البرنامج المزارعين والمصدرين والتعاونيات الزراعية والتجار المصدرين الذين يساهمون في زيادة حجم الصادرات من خلال تحسين نوعية الإنتاج ونوعية التوضيب وبالتالي زيادة ثقة المستهلك في الأسواق التقليدية والأسواق الجديدة للمنتج الزراعي اللبناني، على أن يقوم بالإنتساب إلى البرنامج عبر المؤسسة وفق الشروط التالية:

أن يكون شخصا لبنانيا طبيعيا أو معنويا أو شركة مسجلة في لبنان وفق القوانين المرعية الإجراء.
أن يكون له مركز في لبنان
أن يكون محله أو مؤسسته مسجلا في السجل التجاري المختص ولدى إحدى غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان.
أن يكون المستفيد مالكا أو متعاقدا مع مركز توضيب موافق عليه من قبل "إيدال"
على المؤسسة أن تمنح كل من يتقدم بطلب إنتساب الموافقة على طلبه إذا كان يستوفي جميع الشروط المطلوبة خلال مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد عن أربعة أسابيع من تاريخ تسجيل طلبه. كما على المنتسبين للبرنامج تجديد طلباتهم سنويا.
يحق للمؤسسة إلغاء إنتساب أي مستفيد في أي وقت في حال تبين لها أن المنتجات المعدة للتصدير غير لبنانية وتغريمه مبلغ وقدره ١٠ أضعاف قيمة الحوافز المالية للشحنة. كما تغرم شركة المراقبة ١٠ أضعاف قيمة الحوافز المالية للشحنة على أن تحسم مباشرة من الفاتورة.
يحق للمؤسسة قبول أو رفض اعتماد مراكز التوضيب في حال لم تتوافق مع المواصفات المعتمدة من قبل المؤسسة.

في حال تم رفض دخول أي شحنة من المنتجات الزراعية المصدرة عبر البرنامج إلى أي دولة لأسباب تتعلق بعدم إلتزام المصدر بالمواصفات الصحية التي تفرضها الدولة المصدر لها تقوم المؤسسة بتغريم المصدر بمبلغ وقدره ١٠ أضعاف قيمة الحوافز المالية العائدة للشحنة.

الانتساب

على كل من يرغب في الإستفادة من الحوافز المالية التي يوفرها برنامج "تنمية الصادرات الزراعية"، أن يقوم بالإنتساب إلى البرنامج عبر تقدمه بطلب إنتساب إلى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان وفق نموذج يتم إعداده من قبل المؤسسة مرفق بالأوراق الثبوتية المطلوبة. ويمكن على حصول على الطلب المذكور من مكاتب المؤسسة أو لدى المراكز التي تعتمدها في كافة المحافظات.

المستندات المطلوبة للإنتساب

على كل مستفيد يرغب بالانتساب الى البرنامج تقديم طلبه مرفقا بالمستندات التالية:

١ • صورة فوتوغرافية (عدد ١) للمصدّر أو المفوض بالتوقيع عن الشركة أو المؤسسة او التعاونية مصدقة من مختار المحلة.
٢ • صورة عن تذكرة هوية المفوض بالتوقيع عن الشركة أو المؤسسة او التعاونية أو إخراج قيد لا يعود تاريخه لأكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الطلب.
٣ • سجل عدلي أصلي للتاجر أو المفوض بالتوقيع عن الشركة أو المؤسسة او التعاونية لا يعود تاريخه لأكثر من شهر من تاريخ تقديم الطلب.
٤ • إفادة تسجيل المؤسسة أو الشركة او التعاونية لدى وزارة المالية مصدقة وفقاً للأصول.
٥ • إفادة من وزارة الزراعة مصدقة وفقاً للأصول تثبت أن صاحب مركز التوضيب قد تقدم بطلب لتسجيل مركزه في وزارة الزراعة وذلك للعام الحالي ولا يعود تاريخها لأكثر من شهر من تاريخ تقديم الطلب.
٦ • إفادة انتساب إلى غرفة التجارة والصناعة والزراعة على أن لا يقل تاريخ انتهاء صلاحيتها عن ثلاثة أشهر.
٧ • تعهد وإقرار مصدق من قبل كاتب العدل.
٨ • إفادة بلدية لمركز التوضيب مصدقة وفقاً للأصول.
٩ • إفادة مصدقة من المصرف الذي يتعامل معه المصدر او التعاونية عن رقم حساب المؤسسة او التعاونية بالليرة اللبنانية (IBAN)نموذج وزارة المالية(.
١٠ • صورة عن سند ملكية أو إيجار مركز التوضيب مصدق وفقاً للأصول أو رخصة استثمار مركز التوضيب (خضار، فاكهة، بيض وغيره...) وفي حال كان التاجر المصدر او التعاونية لا يملك مركزاً للتوضيب، يرجى الإفادة عن مراكز التوضيب التي يستعين بها وإرفاق صورة عن الرخص الاستثمارية العائدة لها.

و في حال كان المستفيد مصنع/مصدر او تاجر/مصدر، تضاف المستندات التالية الى المستندات المذكورة اعلاه:

١• إذاعة تجارية مصدقة في السجل التجاري منذ ما لا يزيد عن شهر واحد من تاريخ تقديم الطلب.
٢• شهادة تسجيل في السجل التجاري مصدقة وفقا" للأصول منذ ما لا يزيد عن شهر واحد من تاريخ تقديم الطلب.
٣• إفادة شاملة عن أمانة السجل التجاري لا يعود تاريخها لأكثر من ١٠ أيام من تاريخ تقديم الطلب.

وفي حال كان المستفيد تعاونية، تضاف المستندات التالية الى المستندات المذكورة اعلاه:

١• صورة عن النظام الأساسي للجمعية التعاونية مصدقة من قبل المديرية العامة للتعاونيات في وزارة الزراعة.
٢• افادة صادرة عن دائرة التعاون من مديرية التعاونيات تبين هوية المفوض بالتوقيع عن التعاونية مصدقة وفقاً للأصول.
٣• شهادة تسجيل الجمعية التعاونية في السجل التعاوني مصدقة من قبل المديرية العامة للتعاونيات في وزارة الزراعة.
٤• صورة عن إعلان تأسيس الجمعية التعاونية في الجريدة الرسمية.

يؤلف رئيس مجلس الإدارة لجنة من أجل تلقي الطلبات والمستندات والتدقيق فيها ورفعها إليه للموافقة عليها.

إعتماد مراكز التوضيب

في سبيل تحسين المراقبة على نوعية الإنتاج الزراعي المعد للتصدير من خلال البرنامج، على المصدر أن يعتمد مركزا لتوضيب بضاعته يتمتع بالمواصفات التي تحددها المؤسسة بالتنسيق مع وزارة الزراعة وبناء على كشف ميداني يخضع له المركز من قبل المؤسسة وتتم الموافقة عليه من قبل رئيس مجلس الإدارة، وعلى الذين يرغبون في اعتماد مراكزهم من قبل المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان التقدم بطلباتهم إلى مكاتب المؤسسة من أجل الحصول على الموافقة.

تحديد المنتجات المستفيدة

إن منح الحوافز المالية للصادرات الزراعية اللبنانية ستوزع على خمسة أنواع من المنتجات وهي:

١• صادرات الفاكهة (جميع أنواع الفاكهة).
٢• صادرات الخضار (جميع أنواع الخضار والحشائش)
٣• صادرات المنتجات المستخرجة من المنتجات الزراعية (زيت الزيتون...الخ)
٤• صادرات المنتجات الحيوانية (بيض – عسل)
٥• صادرات الزهور (زهور – ورود – شتول زينة)
٦• نصوب أشجار مثمرة وزيتون

توزيع البلاد المصدر لها

من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتج اللبناني في الأسواق المحتملة تم تصنيف البلدان المستوردة للمنتجات اللبنانية إلى أربع مناطق كما يلي:

- المنطقة "أ": سوريا، الأردن.
- المنطقة "ب": مصر، ليبيا، السودان، تركيا، السعودية، الإمارات، اليمن، عمان، الكويت، قطر، البحرين، العراق و إيران.
- المنطقة "ج": دول أوروبا وأفريقيا ووسط آسيا
- المنطقة "د": أمريكا الشمالية والجنوبية، أستراليا ودول شرق آسيا

تحديد أنواع التوضيب

تعطى الحوافز المالية للمستفيدين عن كل منتج وفق نوعية التوضيب والجهة المصدر اليها. أما نوعية التوضيب الواجب اعتمادها لمنح الحوافز المالية فيجب أن تكون على الشكل التالي:

١• توضيب ممتاز.
٢• توضيب جيد.
٣• توضيب عادي.

على أن توضع المواصفات الخاصة بكل نوع من أنواع التوضيب وفق كل منتج بقرار يصدر عن رئيس مجلس الإدارة – المدير العام للمؤسسة وبالتنسيق مع وزارة الزراعة.

تحديد قيمة الحوافز المالية

لقد تم تحديد قيمة الرديات والحوافز المالية بعد دراسة كلفة الإنتاج و النقل لكل منتج في لبنان ومقارنته مع نفس الكلفة في البلدان المجاورة والمنافسة للمنتجات الزراعية اللبنانية (سوريا، مصر). وبناء عليه إن فروقات الكلفة موجودة في كافة المكونات والتي تم تقسيمها إلى: كلفة إنتاج، كلفة توضيب، وكلفة نقل. وبما أن كلفة الإنتاج سوف تعمل وزارة الزراعة على المساهمة في تخفيضها وفق الإمكانيات المتاحة لذا يمكن تغطية جزء من فروقات الأكلاف فيما يخص التوضيب و النقل.
بناء على ما تقدم، يتم تحديد قيمة الحوافز المالية للمنتجات الزراعية المصدرة عبر البرنامج وذلك من قبل مجلس الإدارة سنويا، حيث يمكن تعديلها أو إلغاؤها وفق متغيرات السوق وتأمينا للتوازن بين العرض والطلب بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي اللبناني في الأسواق المستورة، وذلك بعد الأخذ بعين الإعتبار فروقات الأكلاف فيما يخص كلفتي التوضيب والنقل.

كل منتج مصدر تم إنتاجه وتوضيبه وفق الإدارات الزراعية الحديثة والمتطورة، أي في حال كان المنتج يتمتع بشهادة الجودة (Global gap, ISO, BRC...)، يحصل على ٢٠٪ إضافية من قيمة كل ردية مالية على الكميات المصدرة. كما يتم تطبيق هذا البند على الزراعات العضوية
كل منتج يتم تصديره عبر الطائرة إلى المنطقة "ب" يحصل على ١٠٠٪ إضافية من قيمة كل ردية مالية على الكميات المصدرة بإستثناء الزهور والشتول والعسل وزيت الزيتون. إن قيمة الرديات المالية المشار إليها أعلاه هي لكل طن مصدر عبر البر والبحر في حين تم الأخذ في عين الإعتبار أن كافة الصادرات إلى المنطقتين "ج" و"د" تتم عبر الجو لذا تم تغطية جزء من هذه الكلفة ضمن الردية المحتسبة في حين أن الصادرات الى المنطقة "أ" لا تتم بالجو.
كل منتج زراعي جديد غير تقليدي يصدر من خلال البرنامج يحصل على ١٠ ٪ إضافية من قيمة الردية المالية الأساسية وفق الفئة التي يندرج ضمنها وذلك لمدة ٥ سنوات من تاريخ تصدير أول شحنة عبر البرنامج.
توزع المساهمات لمنح حوافز مالية على جميع المنتجات الوارد ذكرها أعلاه على أن يكون لهذه الحوافز سلم متحرك يخضع لاحتياجات السوق والمتغيرات التي تطرأ عليه. وهذا السلم يوضع بناء على سياسة توضع من قبل مجلس إدارة المؤسسة بناء على إقتراح رئيس مجلس الإدارة بعد التنسيق مع وزير الزراعة وموافقة رئيس مجلس الوزراء بصفته سلطة الوصاية على المؤسسة.

وضع آلية عمل لمراقبة جودة المنتجات وطرق توضيبها.

إعتماد شركات مراقبة

على المؤسسة أن تعتمد على شركات مراقبة متخصصة بمراقبة النوعية لضمان جودة المنتجات الزراعية المعدة للتصدير والتأكد من منشأها وكميتها وطريقة التمريك ونوعية التوضيب ومدى مطابقتها للمواصفات والشروط المرعية في لبنان و / أو الدولة المستوردة.

طريقة إختيار شركات المراقبة

يتم اختيار شركات المراقبة بعد إجراء مناقصة عمومية بناء على دفاتر شروط خاصة توضع لهذه الغاية على أن تكون كل شركة من شركات المراقبة مسؤولة عن منطقة أو محافظة لبنانية وفق التقسيم الجغرافي للمناطق اللبنانية المنوي اعتمادها.
تقوم المؤسسة بوضع دفتر شروط للشركات المؤهلة بالتقدم للمشاركة في المناقصة التي سوف تجريها المؤسسة لإختيار الشركات التي سوف تعمل لمراقبة نوعية المنتجات الزراعية وطرق توضيبها والتي سوف تصدر عبر البرنامج.
يتضمن دفتر الشروط كافة المهام الموكلة للشركة وآلية عملها و طرق وأساليب المعاينة التي يجب أن تعتمدها والمؤهلات العلمية المطلوب توفرها بالعناصر البشرية التي سوف توكل إليها القيام بهذه الأعمال.

توزيع عمل الشركات على المناطق اللبنانية

يتم تقسيم عمل شركات المراقبة على منطقتين وفق الطاقة الإنتاجية لكل منطقة وفق ما يلي:
المنطقة الأولى: محافظة لبنان الشمالي و محافظتي بيروت وجبل لبنان
المنطقة الثانية : محافظة البقاع ومحافظتي الجنوب والنبطية

آلية المراقبة

مراقبة المنتجات الزراعية المعدة للتصديرعبر أخذ عينات بطريقة عشوائية (عينة ممثلة وفقاً لجدول خاص يرتكز على مواصفات إحصائية عالمية) وتتناول وزن المنتجات وجودتها ونوعيتها وطريقة توضيبها وتعليبها وتمريكها وعدد العبوات والكمية المنوي تصديرها وذلك بالشكل الذي يضمن توفر الشروط والمواصفات المرعية الإجراء في لبنان وفي الدول المستوردة.

- تنظيم الجداول العائدة لكل حاوية حسب الأصول (نوع المنتجات المصدرة-الكمية - نتائج الكشف - تقرير عدم المطابقة - محضر الكشف النهائي).
- تنظيم جدول خاص بالبضائع المنوي تصديرها والتي ترد يومياً إلى مشغل التوضيب ومصدرها، للمساعدة في التأكد من منشأ البضاعة.
- إختيار عينات من موردي الفاكهة والخضار، وزيارتهم في أماكن الإنتاج للمساعدة في التأكد من منشأ البضائع الواردة إلى المشاغل والمعدة للتصدير.
- مراقبة الحاويات (البرادات) من حيث النظافة وسلامة التبريد.
- وصد الشاحنات أو الحاويات بأقفال خاصة بشركة المراقبة.
- إنشاء مكاتب في مراكز الحدود البرية وتعتمد مندوبين دائمين للتأكد من حرارة الحاوية وسلامة الأقفال الموضوعة من قبل المراقب الفني والتي توصد بها الحاويات بعد معاينتها حتى لا يتم التلاعب بمحتوياتها. كما يقوم المندوب بالتأكد من مغادرة الحاوية الأراضي اللبنانية.

ويمكن للمؤسسة أن تفرض على المصدرين القيام بفحوصات مخبرية للمنتجات المصدرة للتأكد من خلوها من الترسبات الكيماوية في حل إقتضت الحاجة.

إعداد التقارير

ترسل شركات المراقبة إلى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان بصورة دورية:

- إشعاراً عن كل يوم عمل، بواسطة البريد الإلكتروني وخلال الـ ٢٤ ساعة اللاحقة، يتضمن عرضاً بالأعمال المنفذة ولائحة بأرقام المستوعبات والحاويات التي تمت معاينتها حسب البلدان المستوردة.
- تقريراً خاصاً مفصلاً لكل عملية معاينة منجزة يتضمن النتائج المفصلة عن الحمولة التي تمت معاينتها بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالمصدر وبالشاحنة وبالختم الذي تم استخدامه.

- تقارير شهرية خطية تتضمن بشكل مفصل كل المعلومات المتعقلة بعمليات المعاينة والمراقبة (الكميات المصدرة، نوعياتها، البلدان، المستوردة، ...الخ).
- جميع المستندات والمعلومات المطلوبة لدفع الرديات إلى المصدرين بعد التدقيق منها.

إن آلية عمل البرنامج بإختصار سوف تتم من خلال إنتساب المزارع (الذي يرغب بالتصدير) أو المصدر أو التعاونيات الزراعية إلى البرنامج على أن تقوم المؤسسة بمراقبة الكميات المصدرة من مرحلة ما بعد القطاف ولغاية وصولها إلى السوق المصدر له مرورا بكافة مراحل التوضيب والشحن وذلك من خلال شركات مراقبة عالمية متخصصة يتم التعاقد معها وتتحمل المؤسسة كافة التكاليف المرتبطة بذلك.

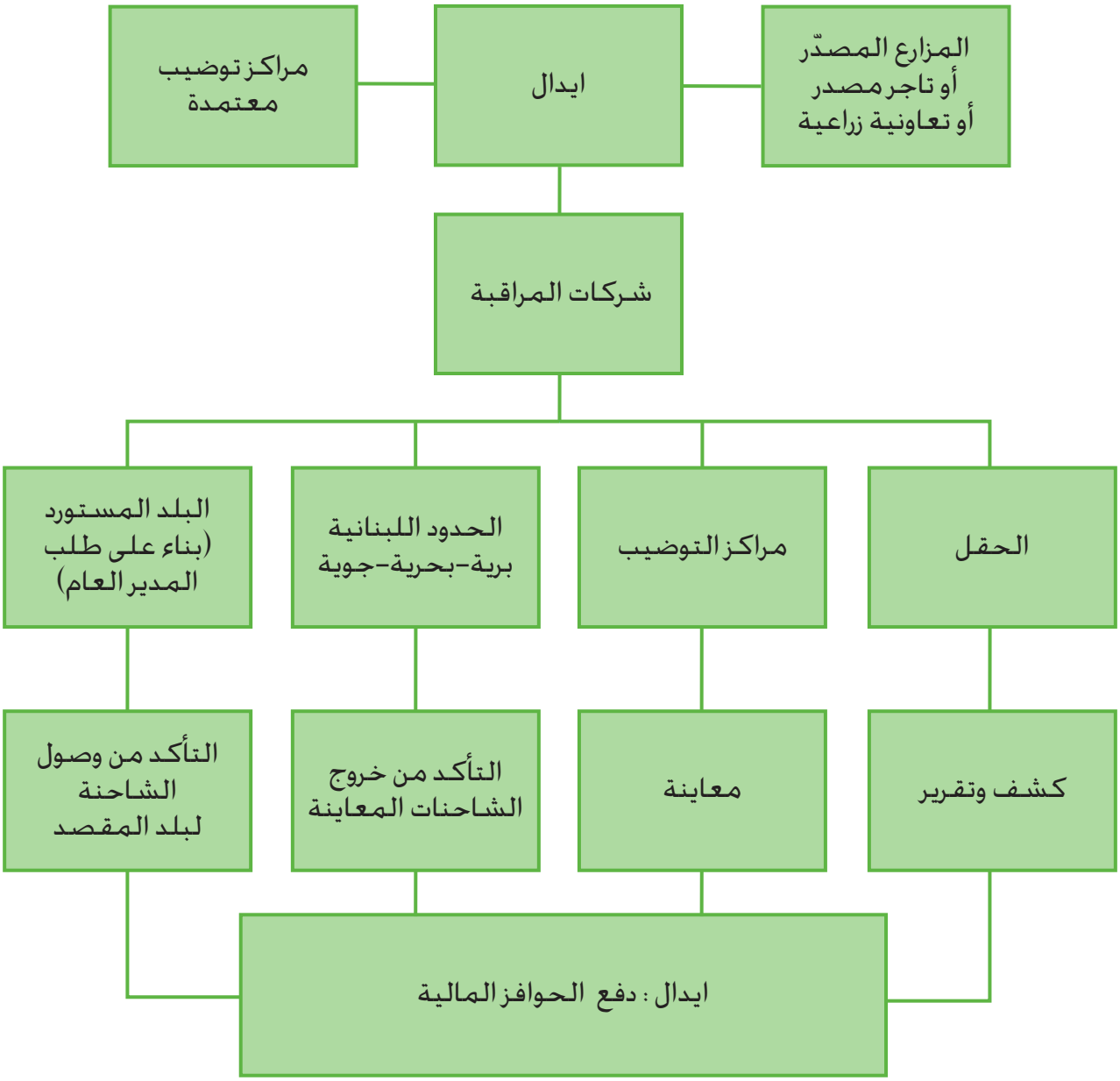

٢- الحملة الترويجية

تنظيم معارض لبنانية في الخارج والمشاركة في المعارض المتخصصة لعرض المنتجات الزراعية . على أن يقوم رئيس مجلس الإدارة بوضع المعايير التي على ضوئها يمكن إختيار المعارض التي من المتوقع أن تساهم المشاركة فيها في تحقيق الأهداف المنشودة.

تنظيم زيارات للمزارعين والمصدرين وكافة المستفيدين إلى الخارج (Trade Missions) والمساهمة في تغطية المصاريف العائدة لها، لإطلاعهم على الأسواق وإجراء مقابلات حية مع المستوردين في بلدان الأسواق الواعدة.

٣- تشجيع تطوير مراكز التوضيب والتبريد

إن تطوير مراكز التوضيب سوف يتم من خلال مساعدة أصحاب مراكز التوضيب على مكننة مشاغلهم. إذ أن المؤسسة سوف تعتمد الشروط العامة الواجب توافرها في مشاغل التوضيب الصادر عن وزارة الزراعة كمعيار لإعتماد أي مركز من قبل المؤسسة.

إن المؤسسة بالتعاون مع شركات المراقبة سوف تقوم بمسح شامل لكافة مراكز التوضيب العاملة في لبنان وتحديد إحتياجات كل مركز حتى يتلاءم والمواصفات المشار إليها أعلاه. بناء عليه، تقدم المؤسسة لأصحاب مراكز التوضيب المساندة الفنية والدراسات المطلوبة لتطوير مراكزهم على مراحل حيث يكون لكل صاحب مركز في كل مرحلة مهلة زمنية محددة تعطى له لتطبيق التحسينات المطلوبة. ويمكن للمؤسسة أن تتعاقد مع شركات إستشارية للقيام بهذه المهمة على أن تقوم بتغطية كافة التكاليف المتعلقة بذلك.

تشجيع المصدرين أو النقابات أو التعاونيات لإنشاء برادات ومراكز توضيب لتخزين الإنتاج الزراعي، من خلال تقديم المساندة الفنية المطلوبة، وذلك من أجل أن ينئ المزارع عن التقلبات الموسمية للعرض والطلب من جهة، ومن جهة أخرى يساعد ذلك على تخفيض فاتورة الإستيراد حيث يمكن عندها إستهلاك مختلف الأصناف في غير موسمها.

المساهمة في تمويل إنشاء برادات لتخزين الإنتاج الزراعي وذلك بمشاركة التعاونيات الزراعية القطاعية المتخصصة ووفق إحتياجات السوق، على أن يتم وضع معايير للتعاونية التي تكون مرشحة للإستفادة من هذه الخدمة التي يوفرها البرنامج.

٤- إنشاء برامج تدريب لمنح مراكز التوضيب شهادات الجودة

إطلاق برنامج لتطبيق نظام متطور لإدارة المحاصيل بعد القطاف وتمويل كلفة حصول المزارعين والمصدرين على الشهادات العالمية المطلوبة في هذا المجال (ISO 22,000,HACCP, BRC..) يمكن العمل في هذا المجال على مرحلتين كما يلي:

- المرحلة الأولى: إحصاء وكشف ميداني، وتهدف هذه المرحلة إلى الحصول على معلومات ميدانية لوضعية مراكز التوضيب المستخدمة من قبل المصدرين المنتسبين للبرنامج، حيث إن تحليل هذه المعلومات يقودنا إلى:
  وضع توصيات تساعد مراكز التوضيب على تطوير نفسها من خلال تحديد إحتياجاتها
  التقنية و الإنشائية والبشرية، بالإضافة إلى تحديد الإدارة الزراعية التي تتناسب مع زراعته.

- المرحلة الثانية: برنامج تدريب لمراكز التوضيب.تهدف هذه المرحلة إلى القيام بمشروع نموذجي حيث يتم مساعدة وتدريب عدد من مراكز التوضيب، على تطبيق نظم معينة لتناسب إنتاجهم والمواصفات الدولية مثل ISO 22,000, BRC، ومن ثم مواكبة حصولهم على شهدات الجودة المطلوبة وتمويل كلفتها، مع الاشارة أن هذه الانواع من المساعدة معتمدة حاليا" في دول الاتحاد الأوروبي وتقوم الحكومات على تقديم الدعم المادي للجهات الراغبة في الحصول على الشهادات المذكورة.

٥- إعداد دراسات للأسواق الخارجية

الدراسات

القيام بدراسة تعنى بالأسواق الواعدة لبعض المنتجات (البطاطا، الحمضيات، البندورة، الحشائش، التفاح، العنب، البيض، والأزهار) على أن تتضمن النقاط التالية:

تحليل السوق

تحليل السوق الخاص بكل بلد لمعرفة متطلباته وتفضيلاته وما هي الأصناف المطلوبة والتي يتم استيرادها من أجل إنتاجها محليا" إذا كان ذلك ممكنا".

التحليل التنافسي

تحديد من هم المنافسين في السوق المستهدف، لمعرفة القدرة على إمكانية خرق هذه الأسواق والمنافسة فيها.

تحليل الأسعار

إعداد دراسة إحصائية عن التطور اليومي للأسعار والقيام بتحليلها من أجل تحديد السياسة التسعيرية المنوي إتباعها لكل منتج وفي كل سوق على حدى.

التعاون مع المؤسسات المعنية بمشاريع التنمية الزراعية: التعاون بين ايدال وباقي المؤسسات المعنية بمشاريع التنمية الزراعية مثل وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة و الإحصاء المركزي لإفادة المنتسبين للبرنامج من الخدمات التي تقدمها هذه المشاريع.

القيام بمسح احصائي في الدول المصدر إليها وذلك من أجل معرفة رأي المستهلكين في الدول العربية فيما خص المنتوجات الزراعية اللبنانية وتحديداً تلك التي هي مستوردة من لبنان من خلال البرنامج، بغية تمكين المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان من تحسين جودة ونوعية المنتوجات الزراعية اللبنانية الخاضعة للبرنامج من ناحية وتسويق المنتوجات الزراعية اللبنانية الخاضعة للبرنامج من ناحية أخرى.

٦- القيام بنشاطات ترويجية وتسويقية مختلفة

تنظيم حملات دعائية وترويجية للبرنامج وللمنتجات اللبنانية الزراعية عبر وسائل الإعلام والاعلان في الداخل والخارج. إن الحملة الدعائية سوف يتم القيام بها في الداخل والخارج على حد سواء وإن كان ذلك بمستويات مختلفة. فعلى الصعيد الداخلي، سوف يتم عرض لخطة عمل البرنامج من خلال كتيبات توزع على المهتمين بالبرنامج بالإضافة إلى حملة دعائية عبر الصحف والمجلات. أما على صعيد الحملة الدعائية في الخارج، فسوف يكون الهدف منها الترويج للمنتجات الزراعية اللبنانية عبر توجيه المستهلك. و تتوزع الحملة الدعائية في الأسواق الخارجية على شقين: الشق الأول موجه للأسواق التقليدية العربية حيث يتم بث الأفلام الدعائية عبر المحطات الفضائية اللبنانية، أما الشق الثاني فهو موجه للأسواق الجديدة حيث يتم التركيز أكثر على الوسائل الإعلامية المكتوبة وتحديدا المجلات المتخصصة والصحف اليومية واللوحات الإعلانية.

إصدار كتيبات ومطبوعات ترويجية وتوجيهية للمستفيدين من البرنامج جزء منها يمكن أن يخصص لنشر المعرفة لدى المستفيدين وجزء منها يخصص لترويج المنتجات الزراعية اللبنانية توزع في الداخل والخارج.

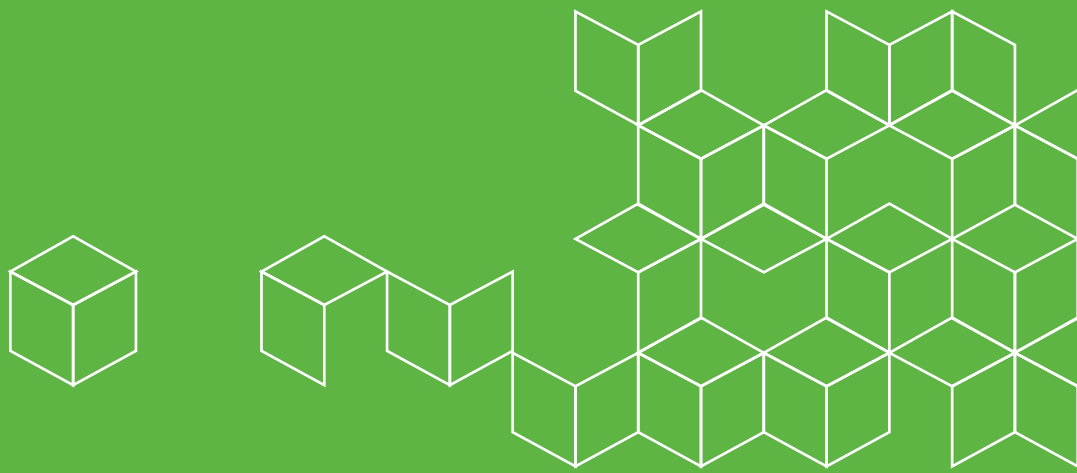

برج العازرية، الطابق الرابع، شارع الأمير بشير، رياض الصلح • ص.ب. ١١٣-٧٢٥١ بيروت - لبنان
هاتف: ٩٨٣٣٠٦/٧/٨ ٩٦١١+ • فاكس: ٩٨٣٣٠٢/٣ ٩٦١١+ • export@idal.com.lb • invest@idal.com.lb
www.investinlebanon.gov.lb